

## ورقة تقدير موقف

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال

# تحذيرات من تزايد عمالة الأطفال نتيجة عدم الإقبال على التعليم



حزيران 2021

## مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية



مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

### مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES)



مؤسسة ألمانية غير ربحية، تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986، وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للاصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الاجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

### المرصد العمالي الأردني



برنامج مشترك بين مركز الفينيق ومؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن، يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعياً لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها. تنويه: إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريش إيبيرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

تنويه: إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريش إيبيرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير



يعد اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، الذي يصادف 12 حزيران من كل عام، فرصة للوقوف على حالة عمالة الأطفال في العالم والأردن، حيث سجلت منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الأطفال العاملين خلال عام 2020 وصلت إلى 160 مليون طفل<sup>(1)</sup>، بزيادة قدرها 8.4 مليون طفل مقارنة مع عام 2016، منهم 79 مليوناً يعملون في مهن خطيرة. الأمر الذي يمنعهم من ممارسة طفولتهم الطبيعية، ويحرمهم من فرصة التعليم، بالإضافة إلى أن كثيراً منهم لا يتلقون تغذية صحية أو أي نوع من أنواع الرعاية، وبذلك يحرمون من حقوقهم الأساسية.

على الرغم من أن القانون الأردني يحظر تشغيل من هم تحت سن 16 عاماً، فإن معدلات عمالة الأطفال سجلت ازدياداً ملحوظاً خلال السنوات الماضية. وبحسب أحدث الإحصائيات المتوافرة في الأردن لعام 2016، التي أعدتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل؛ فإن أكثر من 75 ألف طفل في الأردن منخرطون في مجال عمالة الأطفال، منهم 45 ألفاً يعملون بمهن خطيرة.

ويقصد بالأطفال حسب التعريف الذي قدمته اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام 1989: "جميع الأشخاص الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 عاماً". وفي هذا السياق تم تقسيم الأطفال إلى شريحتين: الأولى تمثل في الأطفال دون سن 16 عاماً، ويحظر تشغيلهم بأي شكل من الأشكال، والشريحة الثانية تمثل في الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين (16-18) عاماً، يسمح بتشغيلهم في مهن غير خطيرة وغير مضرّة بالصحة.

هذا إلى جانب تأكيد أهداف التنمية المستدامة 2030 SDGs على أولوية مكافحة عمل الأطفال، حيث نصت الغاية السابعة من الهدف الثامن على "اتخاذ تدابير "فورية" لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025".



دفعت جائحة كورونا الأردن إلى اللجوء لاستخدام وسائل التعليم عن بعد في المدارس، للحماية من خطر انتشار الفيروس والحفاظ على صحة الأطفال، ولأن جائحة كورونا زادت من معدلات الفقر، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة دخول المزيد من الأطفال إلى سوق العمل، وبخاصة في ظل تطبيق سياسة التعليم عن بعد، حيث لا يضطر الطلبة للانتظام في الدراسة.

وبحسب تصاريح سابقة لوزارة التربية والتعليم، وصل معدل حضور الطلاب في المدارس الحكومية وفي اليوم الدراسي الأول من من العام الدراسي 2021-2020 إلى 49 بالمئة فقط، إذ إن أعلى نسبة حضور للمدارس، كانت لطلبة الصف الأول بواقع 63 بالمئة، في حين كانت أدنى نسبة حضور لطلبة التوجيهي بواقع 37 بالمئة.<sup>(2)</sup>

كما أن تغير الأولويات الوطنية في ظل جائحة كورونا، التي انصبّت على مواجهة هذه الجائحة وما ترتب عليها من تبعات اقتصادية وصحية حادة وصعبة،

أثر بشكل ملحوظ على الفئات الأكثر هشاشة وجعلها تدخل في فجوات من الإهمال، دون الانتباه إلى الآثار المباشرة التي تترتب على الأطفال بعامة والأطفال المعرضين للعمل بخاصة.

وتعود الارتفاعات التي طرأت على أعداد عمالة الأطفال في الأردن إلى عدة أسباب؛ أبرزها: تفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، إضافة إلى تراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية، التي نجمت بشكل أساسي عن تنفيذ سياسات اقتصادية لم تأخذ بالاعتبار النتائج والآثار الاجتماعية لهذه السياسات، التي تركزت خلال العقود الماضية على تحرير الاقتصاد الوطني، والإمعان في تنفيذ سياسات مالية تقشفية متنوعة.

على أرض الواقع، ساهم هذا الأمر في تراجع المستويات المعيشية لقطاعات كبيرة من الأسر الأردنية، برزت مؤشراتنا بشكل واضح في ازدياد رقعة الفقراء. فالمؤشرات الرسمية ذات العلاقة تفيد بأن نسبة الفقر في الأردن ارتفعت من 13.3% عام 2008 إلى 14.4% عام 2010، والرقم المعلن من قبل الحكومة في عام 2018، يشير إلى أن معدلات الفقر في الأردن تبلغ 15.7%، إضافة إلى نسبة "الفقراء العابرين" الذين عاشوا الفقر ثلاثة أشهر على الأقل في السنة، الذين تشير أرقام البنك الدولي إلى أن نسبتهم تقارب 18.6% من المجتمع.

وقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي نهاية العام الماضي 2020، إلى أن نسبة الفقر المدقع في الأردن ستصبح 27 بالمئة من مجمل السكان، الأمر الذي يعني تزايد فرص انخراط المزيد من الأطفال في سوق العمل، إذ تزداد حاجات الأسر للدخل، الذي يعتبر في الأردن منخفضا في الأساس، يمكن أن يحصله أطفالهم مهما كان هذا الدخل متواضعا، وبخاصة بعد عمليات التحول في التعليم المدرسي الذي أصبح عن بعد، ما سهل خروج الأطفال إلى سوق العمل وزيادة احتمالية "حرمان أعداد كبيرة منهم من التعليم" بسبب عدم توافر وسائل التعلم عن بعد لجميع الطلبة بشكل عادل.

كما وجد تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للأطفال "يونيسيف" في أبريل 2020 أن ما يقرب من ربع الأسر الفقيرة في الأردن (23 في المئة) ليس لديهم اتصال بالإنترنت، وكان لدى غالبيتهم حزم بيانات محدودة. وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن أكثر من 16 في المئة من الطلاب في الأردن يفتقرون إلى الوصول إلى الإنترنت.<sup>(3)</sup>

وتشير مختلف المعطيات إلى أن عمالة الأطفال ستزداد بشكل ملموس بعد المضي قدما في "التعليم عن بعد" وذلك جراء تداعيات أزمة فيروس "كورونا المستجد"، الذي أثر أيضا على زيادة تشغيل الأطفال والأحداث في ظل توقف التعليم الوجاهي، وبوادر فشل التعليم عن بعد، أو على الأقل عدم إمكانية الاستفادة جميع شرائح الطلبة منه، وأثر سلبا على برامج مكافحة عمل الأطفال.

فقد كان عجز الأهالي عن تأمين أطفالهم بالتجهيزات اللازمة للدخول إلى المنصات التعليمية (أجهزة الحاسوب، واشتراك الشبكة العنكبوتية، وأجهزة التواصل كالسماعات - الميكروفون، وما إلى ذلك) جراء ما يترتب عليهم من تكلفة، حال دون استفادة أولادهم من الانضمام إلى التعليم عن بعد وبالتالي زيادة أوقات فراغهم، حيث أن الأهالي من هذه الشريحة هم الأكثر

فقرا، وهم غالبا من العاملين في الاقتصاد غير المنظم، الذين فقدوا أعمالهم جراء الإغلاقات، أو انخفضت رواتبهم في القطاعات المتضررة، مما يعني تدني مستوى دخلهم المنخفض بالأصل، مما حدا بالكثير منهم إلى البحث عن فرص عمل لأطفالهم الذين فقدوا حتى مدارسهم.

خلال الأشهر القادمة من المتوقع إعادة فتح المدارس بعد إغلاق دام لمدة أكثر من عام، لكن تتزايد المخاوف من أن تكون فترة ما بعد الإغلاق وإعادة فتح المدارس منفذاً لتسرب المزيد من الأطفال من المدارس، وذلك بسبب صعوبة إعادة إدماجهم في العملية التعليمية بسبب طول فترة الانقطاع عن التعليم.



## الجهود الوطنية

التشريعات الوطنية تنص على منع عمل الأطفال، إذ أن قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 والتعديلات التي أجريت عليه، يحظر تشغيل الأطفال والأحداث، فقد نصت المادة (73) منه، على منع تشغيل الأحداث (الأطفال) الذين لم يكملوا سن السادسة عشرة من عمرهم بأي صورة من الصور، وحظرت المادة (74) من القانون ذاته تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم في الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة.

لكن مرجعية ومسؤولية مراقبة عمل الأطفال غير منوطة بجهة محددة، وإنما بجهات متعددة، فيمتلك مفتشو وزارة العمل صلاحيات تفتيش جميع المنشآت الخاضعة لأحكام قانون العمل الأردني، من أجل مكافحة عمل الأطفال، لكن لا تقع ضمن اختصاصهم مجموعات الأطفال الذين يعملون خارج إطار هذه المنشآت، (مثل المتسولين وبائعي البسطات).

وفي سياق متصل، أثبتت إحصائية منظمة العمل الدولية التي أعدها بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل عام 2016 أن أدنى نسبة التحاق بالدراسة هي لدى الأطفال في الفئة العمرية من 15-17 سنة 84%، وعزت ذلك إلى أن الأحداث في الأعمار 16 و17 سنة مسموح لهم العمل 36 ساعة في الأسبوع كحد أقصى، وهو دليل واضح على أن نسبة لا بأس بها من هؤلاء الأطفال يتركون الدراسة ليلتحقوا بسوق العمل للحصول على وظيفة بأجر مدفوع.

كما أن تدني نسبة الالتحاق يعود كذلك إلى أن التعليم الأساسي، وفق فلسفة وزارة التربية والتعليم، هو إلزامي في المدارس الحكومية، ومدته عشر سنوات، تبدأ من سن السادسة، ما يعني أن من ينهي مرحلة التعليم الأساسي غير ملزم بإكمال التعليم (المرحلة الثانوية أو مراكز التدريب المهني).

ورغم أهمية التشريعات الوطنية في مكافحة عمالة الأطفال، إلا أن هناك حاجة لإيجاد تشريع وطني جامع، مثل قانون حقوق الطفل، الذي ما يزال حبيس أدراج الحكومة منذ سنوات. إذ يعتبر قانون حقوق الطفل مشروعا يسهم بتحسين وتجويد الخدمات المقدمة للأطفال، وبخاصة تلك المذكورة في المادة رقم 15 من مسودة القانون التي تنص على "منع الممارسات الضارة ضد الطفل بما في ذلك عمل الأطفال".

لكن الواقع الذي يحرك الاقتصاد الأردني أقوى، إذ تزداد معدلات البطالة والفقر

وتقل جودة التعليم، وهو ما يعتبر عاملاً حاسماً في زيادة عمالة الأطفال أيضاً.

عالمياً، تنسجم التشريعات الأردنية إلى حد ما مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بإلغاء والحد من عمالة الأطفال، أهمها: اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 التي دخلت حيز التنفيذ عام 1990، إلى جانب بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتمثلة في اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم 138، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182، واتفاقية العمل الجبري رقم 29.



1. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي يتم تطبيقها في الأردن منذ عقود، وأدّت إلى زيادة معدلات الفقر، إذ أن أغلبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر فقيرة، تدفعهم حاجتهم لإخراج أطفالهم من مقاعد الدراسة، أو التغاضي عن تسربهم من المدارس بهدف المساهمة في توفير مداخل إضافية تساعد هذا الأسر على تلبية حاجاتها الأساسية.
2. إعادة بناء منظومة الحماية الاجتماعية على أساس حقوق الإنسان، بحيث توفر الحياة الكريمة للجميع، وبخاصة الفقراء بمختلف أنواعهم، وإعادة النظر بسياسات الأجور باتجاه زيادتها بما يتواءم مع مستويات ارتفاع الأسعار في الأردن.
3. وقف العمل بأمر الدفاع رقم 6 وملحقاته من قرارات وبلاغات، وذلك كي تعود مستويات الأجور إلى مستوياتها الطبيعية قبل الأزمة، كخطوة أولى قبل زيادتها، لتمكين الأسر من الحصول على الحياة الكريمة.
4. تكثيف الجهود لتحقيق عودة آمنة وسريعة إلى التعليم الوجاهي في المدارس، مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتغطية الفجوات النفسية والسلوكية والمعرفية التي أحدثها الانقطاع عن التعليم الوجاهي، وكذلك تعويض الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق ببرامج التعليم عن بُعد.
5. تطوير جودة العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من تسرب الأطفال من مدارسهم، وتوفير وسائل التعلم عن بعد لجميع الطلبة بشكل عادل.
6. تطوير مناهج خاصة بالمتسربين من المدارس تراعي حاجاتهم النمائية.
7. تشديد الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال، وتفعيل تطبيق القوانين التي تحظر عمل الأطفال، ووضع عقوبات رادعة بحق المخالفين وعدم الاكتفاء بدفع غرامات بسيطة، إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناتجة عن عمل الأطفال.
8. ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه اللاجئين السوريين، للحؤول دون اضطرارهم لدفع أطفالهم إلى سوق العمل لمساعدة أسرهم في تغطية نفقاتهم الأساسية.
9. ضرورة تطوير قاعدة بيانات دقيقة يتم تحديثها دورياً لعمالة الأطفال في الأردن.
10. إقرار قانون حقوق الطفل تماشياً مع الالتزامات المترتبة على اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها الأردن منذ عام 1990.



للدراستات الاقتصادية والمعلوماتية  
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

### للمزيد من المعلومات

شارع الملكة رانيا العبدالله - عمارة العمري - رقم 12 - الطابق الرابع

عمان - الأردن

فاكس: 0096265164492

هاتف: 009625164491

المركز العمالي الأردني  
Jordan Labor Watch

Phenix  
الفينيقا  
للدراستات الاقتصادية والمعلوماتية  
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES



[www.labor-watch.net](http://www.labor-watch.net)



@LaborWatchJo



@laborwatch\_Jo



[www.phenixcenter.net](http://www.phenixcenter.net)



@phenixcenter



@phenixcenter